إمَّا التَّضَخُّم والغَلَاء، وإمَّا الاشتراكية

رحمان النوضة، الصيغة 3

ما يجري حاليا في المغرب، في شهر فبراير 2023، يَدُلّ على فَوْضَى فِكْرِيَة في صُفوف الـقِوَى التقدّمية، أو نوع من التَخبُّط، أو التَلَف، أو التَخَلُّف المُجتمعي. (وهو ما سَنُوَضّحُه فيما بعد).

فقد اِرْتَفَعَت أثمان مُجمل البضائع والخدمات، بشكل ضَخْم، وَمُفَاجِئ. بما فيها أثمان مُشْتَقَّات البترول، والخُضر، وأنواع الدقيق، واللحوم، والخَدَمات الطبية، والمَواد المُصَنَّعَة، إلى آخره. وَامْتَدَّ الغَلاء، بدرجات مُتَفَاوِتَة، إلى كلّ البضائع والخدمات. ***وقد ارتفعت بَغْتَةً أسعار المواد الغذائية الأساسية في طَعَام جماهير الشعب، وعلى الخُصوص منها الخُضار، بِمِقْدَار مَرَّتَيْن أو ثلاث مرّات*** (بين الأسبوعين الثاني والثالث من شهر

فـبراير 2023). [ولم يَسْلَم مِن هـذه الزيـادات في الأثمـان سـوى قِنّينَـة غَـاز البُوطَـان (butane) الضـرورية لِلطَّهْيِ المـنزلي، والخُـبز العـادي المصـنوع مِن الـدقيق الطـري، بِسَبَب دَعْمِهِمَا مِن طـرف "صُـنْدُوق المُـقَاصَة" العُمُـومِي. مـع العِلم أن هـذا الخُـبز العَـادِي، أصبح رَدِيئًا، نَتِيجَـةً لِمُبالغـة الخَبَّازِين في التوفـير في صِنَاعَة هـذا الخـبز، إلى دَرَجَـة أن هـذا الخُـبز غَـدَى بِـدُون فَائِدَة غذائيـة]. والاحتمـال الأكـبر هـو أن يَتَـفَاقَم هـذا الغَلَاء العَـام، وكـذلك التَضَخُّـم (inflation)، خلال الأسـابيع، والشـهور، وحتّى السـنوات المقبلـة. حيث أن الاقتصـاد المحلّي والعـالمي دخـل في طَـوْر كَيْفِي جديد.

ولم تَتَّضِح بَعد كـلّ أسباب هـذا الغلاء المُفاجئ، وَانْعِـكَاسَاتِه المُجتمعيـة. لكن يظهـر أنـه يـدخل (ولـو جزئيـا) ضِـمْنَ تَـأْثِيرَات جَائِحَة "كُوفِيدْ دِيسمبر 2019" (فِيرُوس كُورُونَا)، وَضِـمْنَ تـأثيرات وَمُضاعفات الحرب بِالوَكَالَة في أُوكْرَانْيَا (منذ فبراير 2022)، بين رُوسـيا و"الحلـف الأطلسـي"، تحت زعامـة إِمْبِرْيَالِيَـة الولايـات المُتَّحِـدَة الأمريكيـة. ويجب أيضًا أن نأخـذ بِعَيْن الاعتبـار الصـراع العـالمي الجَـارِي بين الـدول العُظمى، والـذي يَـدُور حـول الانتـقال من ***مَرْحَلَة هَيْمَنَة قُطب واحد*** (هو الولايـات المتحـدة الأمريكيـة)، إلى ***مرحلة تَعَـدُّد الأَقْطَاب السَّائِدَة أو القَوِيَة في العالم.***

وأمام مَوْجَة هذا «التْسُونَامِي» مِن الغَـلَاء في المغـرب، أحسّـت جماهير شعب المغرب بِـالحِيرَة، وَالـقَلَق، والخَـوف على مَصِـيرها. خاصّة وأن هذا الغلاء، تَزَامَن مع مُحاولة إقدام الدولة على الزيـادة في بعض الغَرَامَـات القَانُونيـة، وفي بعض الضـرائب، وعلى تَمْرِيـر

قَانُون مَنْع الإِضْرَاب عن العَمَل، ومحاربة العمل النقابي، وَتَدْجِين النـقابات، وإِخْضَـاع الأحـزاب المُعارضـة، وَقَمـع الصَحَـفِيّين النَاقِدِين، ورفع اِقْتِطَاعات التَقَاعُد، وَرَفْع سِنّ التَقَاعُد، وَتَخْفِيض سَقْف مَعَاشَات التَقَاعُد، الخ. كما تَزَامَن هذا الغَلَاء مع انتشار أزمة اقتصادية مُرَكَّبَة، وَمُعَقَّدَة، في مُجمل بُلدان العالم التي تَتَّبِعُ نِظَامًا رَأْسَمَالِيًّا.

وأمام النَّقْص المُهْوِل في القُدْرَة الشِرائيّة، كان رد فعل الحركات الجماهيرية العَفْوِيَة، والنقابات، والجمعيات، والأحزاب المُعارضة، وقوى اليسار في المغرب، هو البداية في القيّام بوقفات اِحْتِجَاجِيَة، وخوض بعض المُظاهرات المطلبية، المُتَزَامِنَة في مُختلف مناطق البلاد، والتي تُطالب بِخَفْض الأثمان، وإرجاعها إلى مُستواها القديم.

وَخَشِيَت السُّلطة السياسية أن تَتَصَاعد احتجاجات جماهير الشعب. فَأَقْدَمَت الدولة على تَنفيذ حَملة من الإجراءات المتكاملة لِطَمْأَنَة جماهير الشعب الغَاضِبَة. وظهر رئيس الوزراء على شاشات التليفيزيون. وَوَعَد المواطنين بأن «الدولة سَتَفْرِضُ تَخْفِيض الأَثْمَان». لكن في إطار الرأسمالية، تَبْقَى وُعُود تَخْفيض الأثمان مُخَادِعَة، أو وَهْمِيَة. حيث أنه لا يَحِقُّ لأحد أن يَفْرِض أَثْمَانًا مُحدّدة على الفاعلين الاقتصاديّين. وأظهرت قَنَوَات التلفزات العُمُومية صُوَرَ لِجَان حُكُومِيَة، مُكوّنة من أفراد مِن مُختلف الأجهزة القمعية، تَجُوب الأسواق الشعبية، وَتَضغط على بعض التُجّار الصغار، لكي يُخَفِّضُوا أثمان بَضَائِعِهم ! وَتَحْتَجِز هذه اللجان بعض البضائع، على أساس تُهَم مُختلفة، وتحرقها

خـارج المُـدن، في فضـاءات خاليـة ! الشـيء الـذي يُـفَاقِم نَـدْرَة البَضَائع. لكن هذه اللجان الحُكومية، تُراقب فقط التُجَّار الصِغَار، الـذين هم فُـقَراء، أو ضِـعَاف، أو أُمِيُّون، أو غـير مُنَظَّمِين، أو بِلَا قُدْرَة على الدِفَاع عن النفس. ولا تُراقب هذه اللجانُ الحُكومية لَا تِجَـارَةَ، وَلَا مُعَـامَلَات، الشـركات الكُـبرى، ولا المتوسـطة، ولا الضَـيْعَات الـفلاحية الكبـيرة. وَلَا تُـراقب البَاعَـة الـذين يَـبيعون بِالجُمْلَـة، ولا البَاعَـة الوُسَطَاء في نِصْف الجُمْلَـة، الذين لهم تأثير مُهم على ارتفـاع الأثمـان. وسـبب مُهادنـة، أو حِمَايَـة، الـفاعلين الاقتصـاديّين الكبـار يَرجـع لِمَـا يَتَـوَفَّرُ عليـه هـؤلاء مِن عَلَاقـات، وَنُـفُوذ، وَقَرَابَة، مع دَوَائِر السُلطة السياسية.

وهذه المظاهر الناتجة عَن الغَلَاء مُحَيِّرَة. لماذا ؟ أوَّلًا، لأنه ***في إطـار «اَللّـبِيرَالِيَـة»، أو الرَّأْسَـمَالِية (كمـا هي مَوجـودة في المغرب)، وَطِبْقًا لِمَبَادِئ هذه الرَّأْسَمَالية هي نفسها، لا يَحِـقُّ (نظريًّا) لأحـد، بمـا فيـه الدولـة، أن يُجْبِرَ أيّ فاعـل اقتصـادي على أن يَبيع بَضَائعه أو خَدَماته بِأَقَل مِن الأثمـان الـتي يَطْلُبُهَـا هـذا الـفاعل الاقتصـادي هُـو نَـفْسُهُ.*** وَلِأَن الرَّأْسَمَالِية (الـقائمة سـواءً في المغـرب أم في غـيره) تَعْنِـي (رَسْـمِيًّا وَنَظَرِيًّا) «حُرِّيَـة المُبَادَرة الاقتصادية»، أي «حُرِّيَـة الإنـتاج»، وَ«حُرِّيَـة المُبَـادَلَات»، وَ«حُرِّيَـة التِجَـارة»، وَ«حُرِّيـة المُنَافَسَـة». بِمَعنـى أن «كـل فاعـل اقتصـادي هـو حُـرٌّ في أن يُنْتِج، وَأُن يَبِيـع بَضَـائِعَه أو خَدَمَاتِـه، بالأثمان التي يُريد». وأنه لَا يَحِـقُّ لِلدولـة، وَلَا لِغَيْرِهَـا، أن يُجبروا فاعلين اقتصـاديّين على بَيْع بَضَـائِعِهم أو خَـدَماتهم بِأَثْمَـان تَقِـلُّ عُن الأثمان التي يُريدها أصحاب هذه البضائع. فمثلًا البَـائِع الـذي

يَـبيع طَمَـاطِمَ بِثَمَن 12 درهمـا لِلْكِيلُـو (في مُنْتَصَف شـهر فـبراير 2023)، والـتي بَلَغَت كُلْفَـتُها لَدَيْـه 9 أو 10 دراهم للكيلـو، لَا يَقْـبَلُ من الدولـة، أو من غيرهـا، أن تَفْـرِضَ عليـه بيـع هـذه الطماطم بِالثَّمَن القديم الذي كان (قبل بداية شهر فبراير 2023) هـو 2 أو 3 دراهم لِلْكِيلُـو. لأنـه في إطـار الرَّأْسَـمَالِية، كـلّ مَن لَا تعجبه أثمان بَضَائِـع مُحـدّدة، مَعْرُوضَـة مِن طـرف بَـائِع مُعَيّن في السُّوق، ما عليه سوى أن يَبْحَث، وَأن يَعْـثُرَ، على بَـائِع آخـر يـبيع بَضَائِعَ مُشَابِهَة بأثمان أقل. فإن لم يجد هذا البائعَ، يجب عليه أن يَمْتَنِع عن الشِرَاء إلى حِين أن تـنخفض تلك الأثمـان المعنيـة في السُّوق. وذلك طِبْـقًا لِـ «قَوَاعِـد الرَّأْسَـمَالِية» القائمـة، وَطِبْـقًا لِـ «قَانُون العَرْض والطَلَب»، الذي يَحكم الرَّأْسَمَالِية.

وَإذا لم تَسـتطع الرَّأْسَـمَالية أن تُـوَفِّرَ حاجيّـات جمـاهير الشعب بأثمـان مَعْقُـولة، أو عَادلـة، أو في متـناول الـقُدرات الشِـرَائِية لِلجمـاهير الشـعبية، فهـذا يَعْنِـي أن الرَّأْسَـمَالية فَاشـلة، أو غـير مُلَائِمَـة، أو غـير قـادرة على تَلْبِيَـة حاجيّـات الشعب، وأنه يجب التـفكير في بَديل عن الرَّأْسَمَالية.

وكـلّ شـخص أو جماعـة، يُريـد الرَّأْسَـمَالِية، ويـرفض في نـفس الـوقت نَتَـائِج هـذه الرَّأسـمالية (ومنهـا مثلًا الاِرْتِـفَاع المُتَكَـرِّر لِلْأَثْمَـان، والغَلَاء، والتَضَـخُّم)، فـإن هـذا الشّـخص أو الجماعـة يَتَنَاقَضُ مَع نـفسه، وَلَا يَعْرِفُ ماذا يُريد.

وكـلّ مَن لَا يـقبل الخُضُـوع لهـذه «المبـادئ الرَّأْسَـمَالِية» المذكورة أعلاه، وَلِكَيْ يَكُونَ مَنْطِقِـيًّا مع نَفسه، يجب عليـه أن يَرْفُض الرَّأْسَـمَالِية بُرِمَّتِهَـا. ويجب عليـه أن يُسـاهِمَ في النضـال

الجماهيري المُشترك من أجل إنْجَاز الثورة المُجتمعية، ومن أجل تَشْيِيد الاشتراكية. لأن الاشتراكية هي عكس الرَّأْسَمَالِية. ولأن الاشتراكية هي النظام الذي يكون فيها الاقتصاد خَاضِعًا لِلسُّلطة السياسية. والاشتراكية هي النظام الذي تَكون فيها مُجمل الأنشطة الاقتصادية مُجبرة على أن تكون في خِدمة الشعب، وليس في خِدمَة الرَّأْسَمَالِيّين المُسْتَغِلّين، المُحْتَكِرين لِمِلْكِيَّات وَسَائِل الإِنْتَاج المُجتمعية. والاشتراكية هي النظام الذي يُمكن أن تكون فيها أثمان البضائع والخَدمات خاضعة لِقَرَارات الحكومة.

قَد يَقُول قائلٌ : «كَيْف؟ نحن لا نَقْدِر حَتَّى على تَنظيم وَتَعْبِئَة الجماهير الشعبية المَعْنِيَة، لكي تُدافع عن نفسها ضِدَّ الغَلَاء، وأنت تَدْعُونَا الآن إلى طرح شِعَار "الاشتراكية". هذا غير واقعي». والجواب هو أنه : لا يَجُوز أن نُشارك في خِدَاع جماهير الشعب، وَلَا يُعْقَل أن نُوهِمَهَا أنه بالإمكان التَخَلُّص مِن التَضَخُّم ومن الغَلَاء المَحْتُومَيْن في إطار الرَّأسمالية. هذا كلام غير منطقي. الأكثر صَوَابًا، هو أن نُصارح الجماهير، وأن نُوَضِّح لها أن الخَلَاص من التَضَخُّم، ومن الارْتِفَاع المُتَكَرِّر لِلْأَثْمَان، هما غير مُمكنين في إطار الرَّأسمالية، وأن ***تسخير الاقتصاد لخدمة مصالح جماهير الشعب، لا يُمكن تحقيقه سوى في إطار الاشتراكية، أو الشيوعية.***

وكل أجهزة الدولة، وكل النقابات، وكل الأحزاب، وكل الشخصيات، الذين يَقْبَلُون الرَّأْسَمَالِية، وَيُرِيدُون وُجودها، وَفي نفس الوقت، يَرْفَضُون الغَلَاء، وَيَسْتَنْكِرُون الارتفاع

المُتكرّر لِلأثمان، وَيَعْتَرِضُون على التَضَخُّم، وَيَسْتاؤُون مِن الأزمات المُتَوالِيَة للإقتصاد الرَّأسمالي، كل هؤلاء يَتَناقَضُون مع أنفسهم، وَلَا يَعْرِفُون مَاذا يَرِيدُون. لأنهم يُريدون الرَّأْسَمالية، وفي نفس الوقت، يرفضون نَتائِجَها الحَتْمِيَة.

وكلّ مَن يَزْعُمُ أنه، في إطار الرَّأْسَمالِية، يُمكِن الخَلَاص مِن التَضَخُّم (inflation)، وَيُمكن التَحكُّم في تطوّر الأَثْمَان، وَإِبْقَاءَهَا في حُدُود مَعْقُولة، أو عادلة، أو في مصلحة جماهير الشعب، فَهُو إِمَّا كَذَّاب، أو مُنَافِق، وإمَّا أنه جَاهِل، حيثُ لَا يَفْهَمُ الأشياء التي يتكلّم عنها، وَيَتَنَاقَض في كَلامه واختياراته.

وهكذا، فإن النظام السياسي القائم في المغرب، سبق له أن فَرَضَ بالقُوّة النظام الرَّأْسَمَالِي على الشّعب، دُون نقاش ولا استفتاء شعبي. وظلّ النظام السياسي في المغرب يُدافع على دَوَام الرَّأْسَمَالِية المُفْتَرِسَة، وذلك بجميع الوسائل، سواء كانت مَشْرُوعَة، أم غير مشروعة. وَظَلَّت أبواق النظام السياسي، وكذلك خُدَّامُه الانتهازيّون، يَدَّعُون أن «***الرَّأسمالية هي الحَلّ لِكُلّ مَشاكل المُجتمع***». وَيُؤَكِّدُون أن «***الرَّأْسَمَالِية قَادِرَة على حلّ جميع مشاكل المُجتمع بشكل آلِي***». وَزَعَمُوا أن «***قانون العَرْض والطَلَب الرَّأسمالي كَفِيل وَحْدَهُ بِخَلْق جميع التَوَازُنَات الضرورية وَالصِحّيَة لِلاقتصاد الوطني***». واليوم، يَعْتَرِفُون، وَلَوْ ضِمْنِيًّا، وَلَوْ بشكل غير وَاعٍ، أن «***الغَلَاء مُفَاجِئ، وَمُتَكَرِّر***»، وأن «***أسبابه غير مفهومة***»، وأن «***الأزمات الاقتصادية هي ظاهرة مَأْلُوفَة، وَمُتَكَرِّرَة***»، وأن «***التَدَخُّل المُتَكَرِّر لِلدولة لِتَقْوِيم***

الاقتصاد الوطني، ضَرُوري»، و «***بدون هذا التدخّل المُتَكَرّر، يُمكن أن تَنْهَار الدولة، وكذلك الرَّأْسَمَالية»***.

وجزء هام مِن ***غَلَاء كُلْفَة المَعِيشة*** يَنْتُج عن ظاهرة ***الإِرْتِفَاع المُتكرّر لِلأثمان***. وَيُمكن أن يَنتج ***اِرتفاع الأثمان*** هُو نفسه عن ***شَرَه*** الرَّأْسَمَالِيّين، وعن ***اِسْتِلَابِهِم*** (aliénation)، وعن رغبتهم في الزيادة في ***أرباحهم الخُصُوصية***. كما يُمكن أن يَنتج ***اِرتفاع الأثمان*** عن ظاهرة ***التَضَخُّم*** (inflation). وجزء هام من ***التَضَخُّم*** يَتَجَلَّى في ***نُقْصَان القُدْرَة الشِرائيّة لِلْأَمْوَال النَقْدِيَة*** (سواء كانت هذه الأموال مُتَدَاوَلَة، أم مُدَّخَرَة). كما يُمكن أن ينتج التضخّم عن ***الطَبْع الزَّائِد لِلْأَمْوَال النَقدية*** (أي النُّقُود المطبوعة بدون أن يُقَابِلَهَا إِنْتَاج مُحَدَّد لِلبضائع أو الخَدمات). سَواءً كان هذا الطبع الزَّائِد لِلنُّقُود مُنْجَزًا مِن طَرَف الدولة الوطنية، أم من طرف ***الإمبرياليات السَّائِدَة*** على العالم (مثلما هو حاليًّا وضع الولايات المتّحدة الأمريكية). وَيُحتمل أن تكون بعض الدول الغربية (المُشاركة في "الحلف الأَطْلَسِي") قد لَجَأَت، خلال سنتي 2022 و 2023، إلى طَبْع عَشَرَات أو مِئَات المَلَايير من الدولارات، لِتَغْطِيَة كُلْفَة دَعْمِها العسكري الهَائِل لأُوكْرَانْيَا، في حربها بالوَكَالَة ضدّ رُوسيا. وإذا تَأَكَّدَت صِحَّة هذا الخَبر، فإنه سيؤثّر على العالم كلّه. بِمعنى أن الحرب ضد روسيا في أُوكْرَانْيَا، سَتَكون لها هي، في نفس الوقت، نتائج وَخِيمَة على بُلدان العالم الثالث.

وبمناسبة هذا الحدث، يجب أن يُدرك كلّ مناضل، أن ***مَن يُؤَدّي دائمًا تكاليف أَيّة حرب (مثل حرب أُوكرانيا، أو حرب***

العراق، الخ)، ليست هي الأنظمة السياسية الرَّأْسَمَالية، وَلَا هي الشركات الرَّأْسَمَالية، وَإِنَّمَا هي الشُّعُوب (سواء كانت مَهْزُومَة، أم مُنتصرة). فالشعوب هي دائمًا التي تُؤَدّي كل تَكَالِيف الحروب، بما فيها التكاليف البشرية، والعسكرية، والاقتصادية، وغيرها.

والغريب، أننا نجد في المغرب عدّة أحزاب سياسية، تحمل في اِسْمِهَا الرَّسْمِي كلمة «الاشتراكية»، أو صِفَة «الاشتراكي» [مثل «حزب التقدّم والاشتراكية»، و«حزب الاتحاد الاشتراكي لِلقُوّات الشعبية»، و«حزب الاشتراكي الموحد»، و«حزب الطليعة الاشتراكي الديموقراطي»، و«حزب فيديرالية اليسار الديموقراطي»، الخ]. وفي نفس الآن، نُلَاحِظ أن مُعظم هذه الأحزاب، بِدَعْوَى «الواقعية»، تَرْفُض «الاشتراكية»، أو تُعَادِيهَا. وحتّى إذا قَبِلَتْهَا نَظَرِيًّا، فإنها تَعْتَبِرُ أن «كُلَّ كَلَام عن الاشتراكية هُو حَالِيًّا مُؤَجَّل» إلى مَا بَعد مُرور ثَلَاثَة أو أربعة أَجْيَال، أي إلى ما بعد فَوَات قُرابة 70 أو 80 عامًا. ***ومُجمل هذه الأحزاب، تَقْبَل الرَّأْسَمَالية كَنِظَام مُجتمعي شِبْه أَبَدِي، وَتَلْتَزِمُ بها، وفي نفس الوقت، تَرفض نتائج الرَّأْسَمَالية*** (مثل تَصاعد الأثمان، والتَضَخُّم، والاستغلال الرَّأْسَمَالي المُفْتَرِس، الخ)، أو تَسْتَاءُ منها، أو تَسْتَنْكِرُها. وهذا تناقض غير جِدّي.

صحيح أنه، من فترة لأخرى، يُمكن أن تحدث أزمات اقتصادية حتّى في إطار الاشتراكية. لكن الفرق بين الرأسمالية والاشتراكية، هو أنه، في إطار الرَّأْسَمَالِية، تَكُون طبقة الرَّأْسَمَالِيّين المُسْتَغِلّين الكبار، هي التي تَتَحَكّم بشكل مُطلق في السُّلطة

السياسية، وفي الدولة، وفي سِيَّاساتها، وفي كل تَـفَاصيل الأنشطة الاقتصادية، وذلك بهدف إعطاء الأسبقية لِخِدمة مصالح الرَّأْسَمَالِ والرَّأْسَمَالِيَين. بينما في إطار الاشتـراكية، يَـكون حـزب الكَـادِحِين الاشتـراكي (أو الشـيوعي) الحـاكم، هـو الـذي يتحكّم في السُّـلطة السياسية، وفي الدولة، وفي الاقتصاد، وفي الرَّأْسَمَال، وذلك بهدف إعطاء الأسبقية لِخِدمة مصالح عُمُوم جماهير الشعب الكَادِحِ. وحتّى إذا كان النظام السياسي الـقائم إِشْتِرَاكِيًّا، فإنه يَمْـزِجُ بين اقتصاد اِشتراكي واقتصاد رأسمالي، وَيَضـع الاقتصاد الرأسمالي تحت سَيْطَرة الاقتصاد الاشتـراكي (أنظر كتابي باللغة العربية «هل ما زَالت الماركسية صالحة بعد انهيّار الاتحاد السوفياتي»: https://livreschauds.wordpress.com/2019/04/28/هـل_مـا_زالت_الماركسية_صالحة/).

وَتَقْـتَضِي النَزَاهَـة، أن نُصـارح جمـاهير الشـعب، وأن نُـذَكِّر مُجمل الـقِوَى السياسية التَـقَدُّمِية، وأن نقول لها بِكُلّ وُضُوح : ***مَا دُمْتُم تَقْـبَـلُون العَيْشَ في إطار الرَّأْسَمَالِية، فإنكم سَتُعَـانُونَ حتمًا مِن تَفَاقُـم الاستغلال الرَّأْسَمَالِي، وَمِن الاِرْتِفَاع المُتَكَـرِّر في الأثمـان (= غَـلَاء المَعِيشَـة) ، ومن التَضَـخُّم (= تَآكُـل قِيمَـة النُـقُود وَالـقُدْرَة الشِـرَائِيَة) ، وَمِن تِكْـرَار الأزمات الاقتصادية المُتَنَوِّعَـة، وَمِن المُعَانَـاة من مشـاكل مُجتمعيـة مُتَنَوِّعَـة.*** وإذا كانت الـقِوَى السياسية التقدّمية تَرْفُضِ هذه المُـعَـانَات المُتَوَالِيَـة والمُتَكَـرِّرة، النَاتِجَـة عن الرَّأْسَـمَالية، يجب عليهـا، منـذ الآن، أن تــرفض الرَّأْسَــمَالِية في شُــمُولِيَّتِهَا، وأن تُسَــاهِمِ في النضــالات الجماهيريـة المُشتـركة، من أجـل إِنْجَـاح الثـورة المُجتمعيـة، ومن

أجـل تَشْـيِيد الاشتـراكية الثوريـة. على عكس ذلـك، ***الـقَبُول بالرَّأْسْمَالِيَة، وفي نـفس الـوقت، رَفْض نَتَائِجهَا العُضْـوِيَة، فَهُـو تَنَاقَض مَفْضُوح، وَتَخَبُّط، وَعَبَث، وَضَيَاع لِلْوَقْت.***

رحمان النوضة. (الصيغة 2). (17 فبراير 223).

Traduction :

Soit l'inflation et la hausse des prix, soit le socialisme

Ce qui se passe actuellement au Maroc, en ce mois de février 2023, indique une confusion intellectuelle dans les rangs des forces progressistes. (Ce que nous expliquerons plus tard).

Les prix de l'ensemble des marchandises et services ont augmenté intensément, et de façon surprenante. Y compris les prix des produits pétroliers, des légumes, des types de farine, de la viande, des services médicaux, des produits manufacturés, etc. La hausse des prix s'est étendue, à des degrés divers, à tous les biens et services. ***Les prix des denrées alimentaires de base dans l'alimentation des masses populaires, notamment les légumes, ont subitement doublé ou triplé*** (entre la deuxième et la troisième semaine de février 2023). [Seules la bouteille de gaz butane, nécessaire à la cuisine familiale, et du pain ordinaire à base de farine molle, ont été épargnés par ces augmentations des prix. Car ces derniers prix étaient pris en charge par la «caisse (Étatique) de compensation». Mais il faut remarquer que ce pain ordinaire soutenu, est devenu peu nutritif, suite à l'exagération des économies faites par des boulangers dans la confection de ce pain]. Et le plus probable, est que ces augmentations des prix, ainsi que l'inflation (التَضَـخُّم), vont s'aggraver au cours des semaines, des mois, voire des années à venir. Alors que l'économie, à la fois locale et mondiale, entrent dans une nouvelle phase.

On ne connaît pas encore toutes les causes de cette hausse soudaine des prix, ni ses possibles répercussions sociétales. Cependant, il apparaît qu'elle relève (même partiellement) des effets de la pandémie du «Covide de décembre 2019» (Corona Virus), et des répercussions de la guerre par procuration en Ukraine (depuis février 2022), entre la Russie et l'alliance de «l'OTAN», sous la direction de l'impérialisme des Etats Unis d'Amérique. Il faut aussi prendre en compte le conflit mondial qui accompagne cette guerre entre les superpuissances, et qui concerne le passage du ***stade de la domination d'un seul pôle*** (les États-Unis d'Amérique), au ***stade de la prédominance de plusieurs pôles ou super-puissances dans le monde.***

Face à la vague de ce "tsunami" de hausse des prix au Maroc, les masses du peuple marocain ont ressenti de la confusion, de l'anxiété, voir même de la peur pour leur sort. Surtout que cette hausse des prix s'est accompagnée de plusieurs initiatives de l'État, visant à augmenter les montants de certaines amendes juridiques, à majorer certains impôts, à faire passer des lois interdisant les grèves, ou qui combattent le syndicalisme, ou qui assujettissent les partis politiques d'opposition, ou qui répriment les journalistes critiques, ou qui augmentent les prélèvements pour la retraite, ou retardent l'âge de la retraite, ou qui abaissent le plafond des pensions de retraite, etc. Cette hausse des prix a également coïncidé avec la propagation d'une crise économique complexe, dans l'ensemble des pays du monde où domine le mode de production capitaliste.

Face à cette brutale diminution du pouvoir d'achat, la réaction spontanée des masses populaires du Maroc, des syndicats, des associations, des partis d'opposition, et des forces de gauche, s'est faite sous forme de manifestations simultanées dans différentes régions du pays, pour protester, et pour revendiquer la baisse des prix à leurs anciens niveaux.

Le pouvoir politique prit peur d'une escalade des protestations des masses populaires. L'État commença alors à mettre en œuvre une campagne de mesures intégrées pour rassurer les masses populaires en colère. Le Premier ministre est apparu à la télévision. Il a promis aux citoyens que «l'État imposera des prix plus bas». Mais ***dans le cadre du capitalisme,***

les promesses de baisse des prix restent trompeuses, ou illusoires. Puisque ***personne n'a le droit d'imposer des prix déterminés aux acteurs économiques.*** Les chaînes de télévision publiques ont diffusé des images de comités gouvernementaux, composés d'individus issus de divers appareils répressifs, sillonnant les marchés populaires, et faisant pression sur certains petits commerçants pour les amener à faire baisser les prix de leurs marchandises ! Ces comités confisquent certaines marchandises, sur la base d'accusations diverses. Ils les brûlent ensuite, hors des villes, dans des espaces vides ! Ce qui exacerbe la rareté de ces biens. Cependant, ***ces comités gouvernementaux ne surveillent que les petits commerçants,*** qui sont pauvres, faibles, incultes, désorganisés, ou sans capacité d'autodéfense. ***Ces comités ne contrôlent pas les transactions des grandes entreprises, ou celles des grandes propriétés agricoles. Ils ne surveillent pas non plus les commerçants de gros, ni les commerçants intermédiaires en demi gros, qui ont une forte inlluence sur la hausse des prix de détail.*** La raison de la protection des grands acteurs économiques découle de leurs relations, de leurs influences, ou de leur proximité des cercles du pouvoir politique.

Ces phénomènes (résultant de la hausse des prix) sont déroutants. Pourquoi ? D'abord parce que, dans le cadre du «libéralisme», ou du capitalisme (tel qu'il existe au Maroc), et conformément aux principes même à ce capitalisme, ***il n'est (théoriquement) permis à personne, y compris à l'État, de contraindre des acteurs économiques à vendre leurs marchandises ou leurs services à des prix qui sont inférieurs aux prix voulus par ces acteurs.*** Car le capitalisme (existant, que ce soit au Maroc, ou ailleurs), impose «la liberté de l'initiative économique», c'est-à-dire «la liberté de produir», «la liberté d'échanger», et «la liberté de concurrencer». Cela veut dire que ***«chaque acteur économique est libre de produire, et de vendre ses marchandises ou ses services, aux prix que lui-même souhaite».*** Par exemple, un vendeur qui vend des tomates au prix de 12 dirhams le kilo (à la mi-février 2023), et qui lui avaient coûté 9 ou 10 dirhams le kilo, n'accepte pas que l'État, ni qui que ce soit d'autre, qu'il lui impose de vendre ses tomates à l'ancien prix (d'avant le début de février 2023) de 2 ou 3 dirhams

le kilo. Car dans le cadre du capitalisme, quiconque n'accèpte pas les prix de certaines marchandises, exposées par un vendeur déterminé sur le marché, devrait rechercher et trouver un autre vendeur qui vend des marchandises similaires à des prix inférieurs. S'il ne trouve pas ce vendeur moins cher, il doit s'abstenir d'acheter jusqu'à ce que ces prix concernés diminuent sur le marché. Et ceci, conformément aux «règles du capitalisme» existantes, ainsi qu'à la «loi de l'offre et de la demande» qui régit le capitalisme.

Et si le capitalisme est incapable de subvenir aux besoins des masses du peuple, à des prix raisonnables, justes, et à la portée des pouvoirs d'achat des masses populaires, alors cela signifie que le capitalisme a failli, qu'il est inapte, ou incapable de satisfaire les besoins du peuple, et qu'il faut chercher une alternative au capitalisme.

Et toute personne ou groupe, qui veut le capitalisme, et qui rejette en même temps les conséquences de ce capitalisme, (dont par exemple la hausse répétitive des prix, la chereté du coût de la vie, et l'inflation), alors cette personne ou ce groupe se contredit, et ne sait pas ce qu'il veut.

Et quiconque n'accepte pas de se soumettre à ces «principes capitalistes» mentionnés ci-dessus, et pour être logique avec lui-même, doit rejeter le capitalisme dans son intégralité; et il doit contribuer à la lutte commune des masses du peuple, pour accomplir la révolution sociétale, et pou réaliser le socialisme. Parce que le socialisme est l'opposé du capitalisme. Et parce que le socialisme est le système où l'économie est soumise au pouvoir politique. Le socialisme est le système où l'ensemble des activités économiques sont forcées d'être au service du peuple, et non au service des capitalistes exploiteurs, qui monopolisent les propriétés des moyens de production sociétaux. Le socialisme est le système où les prix des marchandises et des services peuvent être soumis aux décisions du gouvernement.

Certains pourraient dire : « Comment ? Nous ne sommes même pas capables d'organiser et de mobiliser les masses populaires concernées pour se défendre contre la flambée des prix, et vous nous appelez maintenant à mettre en avant le mot d'ordre du "socialisme". Ce n'est pas réaliste». La réponse est la

suivante : «Il ne nous est pas permis de participer à la tromperie des masses populaires. Et il n'est pas raisonnable de leur faire croire qu'il est possible de se débarrasser de l'inflation et de la hausse répétitive des prix, qui sont inévitables dans le cadre du capitalisme. C'est illogique. Ce qui est plus correcte est d'être franc avec les masses, et de leur expliquer que, dans le cadre du capitalisme, il est impossible de se débarrasser de l'inflation et de la hausse répétitive des prix. Et que, ***mettre l'économie au service des intérêts des masses populaires, ne peut être atteint que dans le cadre du socialisme, ou du communisme.***

Et tous les appareils de l'État, tous les syndicats, les partis politiques, ou les personnes, qui acceptent le capitalisme, et qui veulent qu'il existe, et en même temps, refusent la hausse répétitive des prix, rejettent l'inflation, et déplorent les crises successives de l'économie capitaliste, tous ceux-là se contredisent avec eux-mêmes, et ils ne savent pas ce qu'ils veulent. Parce qu'ils veulent le capitalisme, et en même temps, ils rejettent ses conséquences inévitables.

Quiconque prétend, dans le cadre du capitalisme, qu'il est possible de se débarrasser de l'inflation, et qu'il est possible de maîtriser l'évolution des prix, pour les maintenir dans des limites raisonnables, ou justes, ou dans l'intérêt des masses du peuple, est soit un menteur, soit un hypocrite, soit un ignorant, qui ne comprend pas les choses dont il parle, et qui se contredit dans sa parole, et dans ses choix.

Ainsi, le système politique existant au Maroc avait auparavant imposé le système capitaliste au peuple, sans discussion, ni référendum populaire. Et ce système politique au Maroc a continué à défendre la persistance du capitalisme prédateur, par tous les moyens, qu'ils soient légaux ou illégitimes. Les porte-parole du système politique, ainsi que ses serviteurs opportunistes, ont continué à affirmer que «***le capitalisme est la solution à tous les problèmes de la société***». Et ils affirment que «***le capitalisme est capable de résoudre automatiquement tous les problèmes de la société***». Et ils prétendent que «***seule la loi capitaliste de l'offre et de la demande garantit la création de tous les équilibres sains et nécessaires pour l'économie nationale***». Aujourd'hui, ils reconnaissent, même de manière implicite ou inconsciente, que

«***la hausse des prix est imprévisible et répétitive***», que «***ses causes ne sont pas bien comprises***», que «***les crises éconmiques sont des phénomènes répétitifs et courants***», que «***l'intervention répétée de l'État pour corriger l'économie nationale est indispensable***», et que «***sans ces interventions répétées, l'État peut s'éffondrer, ainsi que le capitalisme***».

Une partie importante de ***la chéreté du coût de la vie*** découle du phénomène de ***la hausse répétée des prix.*** Et la hausse des prix peut résulter de ***l'avidité,*** ou de ***l'aliénation*** des capitalistes, ainsi que de leur désir d'augmenter leurs ***profits privés.*** La hausse des prix peut également résulter du phénomène de ***l'inflation*** (التَضَخُّم). Et une part importante de ***l'inflation*** se traduit par ***la baisse du pouvoir d'achat des monnaies*** (que ces monnaies soient en circulation ou épargnées). ***L'inflation*** peut aussi résulter de ***l'impression excessive des monnaies*** (c'est-à-dire des monnaies imprimées sans qu'elles aient en contre partie des productions correspondantes de marchandises et de services). Même si cette impression de surplus de monnaies est effectuée par l'État national, ou par des États impérialistes qui dominent le monde (comme c'est le cas actuellement des États-Unis d'Amérique). Et il est possible que certains pays occidentaux (participant à l'alliance de l'OTAN) aient recouru, au cours des années 2022 et 2023, à l'impression de dizaines ou de centaines de milliards de dollars, pour couvrir le coût de leurs énormes aides militaires fournies à l'Ukraine, dans sa guerre par procuration contre la Russie. Si cette information est confirmée, elle affecterait le monde entier. Ce qui signifie que cette guerre contre la Russie en Ukraine, aura, en même temps, des conséquences funestes sur les pays du tiers monde.

A propos de cet évennement, chaque militant doit comprendre que, ***ceux qui paient toujours les coûts de toute guerre (comme la guerre en Ukraine, ou la guerre en Irak, etc), ce ne sont pas les systèmes politiques capitalistes, ni les entreprises capitalistes, mais ce sont plutôt les peuples (qu'ils soient vaincus, ou victorieux).*** Ce sont les peuples qui paient toujours, tous les coûts des guerres, y compris les coûts humains, militaires, économiques, et autres.

Il est étrange que l'on trouve au Maroc, plusieurs partis politiques qui portent dans leurs noms officiels le mot «socialisme», ou l'adjectif «socialiste» [comme le «Parti du progrès et du socialisme», le «Parti de l'Union socialiste des forces populaires», le «Parti socialiste unifié», et le «Parti d'avant-garde socialiste et démocratique», le «Parti de la fédéralisme de gauche démocratique», etc]. En même temps, on constate que la plupart de ces partis, sous prétexte de «réalisme», rejettent le «socialisme», ou lui sont hostiles. Et même si certains parmi ces partis acceptent théoriquement le «socialisme», ils considérent que «toute discussion sur le socialisme est actuellement différée jusqu'après le passage de trois ou quatre générations», c'est-à-dire après un laps de temps d'environ 70 ou 80 ans. Et ***ces partis acceptent le capitalisme comme système sociétal éternel, et en même temps, ils rejettent les résultats du capitalisme*** (tels que la hausse des prix, l'inflation, ou l'exacerbation de l'exploitation capitaliste des travailleurs salariés, etc). Ce qui est une contradiction.

Il est vrai que, de temps à autre, des crises économiques peuvent survenir même dans le cadre du socialisme. Mais la différence entre le capitalisme et le socialisme est que, dans le cadre du capitalisme, c'est la classe des grands capitalistes exploiteurs qui contrôle, de manière absolue, le pouvoir politique, l'État, ses politiques, ainsi que tous les détails des activités économiques, dans le but de servir, en priorité, les intérêts du capital, et des capitalistes. Alors que, dans le cadre du socialisme, c'est le parti des travailleurs au pouvoir, qui est socialiste (ou communiste), qui contrôle le pouvoir politique, l'État, l'économie et le capital, dans le but de donner la priorité au service des intérêts généraux des masses des travailleurs. Et même si le système politique existant est socialiste, il fait un mixe adéquat entre économie capitaliste et économie socialiste, et il place l'économie capitaliste sous le contrôle de l'économie socialiste (voir mon livre en langue arabe: "Le marxisme est-il encore valable après l'effondrement de l'Union soviétique?", dans : https://livreschauds.wordpress.com/2019/04/28/هل_ما_زالت_الماركسية_صالحة/).

L'intégrité exige d'être franc avec les masses du peuple. Il faut aussi rappeler à toutes les forces politiques progressistes, en leur disant clairement : ***Tant que vous acceptez de vivre dans le cadre du capitalisme, vous subirez inévitablement l'exacerbation de l'exploitation capitaliste, la hausse répétitive des prix (chéreté du coût de la vie), l'inflation (= érosion de la valeur de la monnaie et du pouvoir d'achat), la récurrence de diverses crises économiques, et la souffrance causée par divers problèmes de société.*** Mais si les forces politiques progressistes refusent ces souffrances répétées, issues du capitalisme, elles doivent désormais rejeter le capitalisme dans sa totalité, et participer aux luttes communes des masses, pour faire réussir la révolution sociétale, et pour construir le socialisme révolutionnaire. Par contre, ***accepter le capitalisme, et en même temps, rejeter ses conséquences intrinsèques, c'est une contradiction évidente, une confusion, une futilité, une incohérence, et une perte de temps[1].***

Rahman Nouda (Version 3) (17 février 2023).

1 .Ce chapitre a été ajouté à ce livre le 17 février 2023